الأمم المتحدة A/71/PV.88

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون
الجلسة العامة ٨٨

الخميس، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون . . . . . (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

تأبين فخامة السيد بولدوين لونسدال، رئيس جمهورية فانواتو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نشرع في تناول البند المدرج في جدول أعمالنا، يؤسفني أن يكون من واجبي تأبين فخامة السيد بالدوين لونسدال، رئيس جمهورية فانواتو، الذي وافته المنية يوم السبت ١٧ حزيران/يونيه.

بالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل فانواتو أن ينقل خالص تعازينا إلى حكومة وشعب فانواتو وإلى أسرة الفقيد، السيد لونسدال.

في هذا الصباح، نؤبن فخامة الرئيس وومتيلو الأب بالدوين لونسدال، رئيس جمهورية فانواتو، الذي رحل عن دنيانا فجأة في ١٧ حزيران/يونيه. والرئيس لونسدال كان يحظى بحب جارف من شعبه بل وعبر المحيط الهادئ لعدالته وتواضعه وتفانيه في خدمة بلاده واعتزازه بشعبه. كان رجلاً مؤمناً وقساً إنجيلياً وقوة دافعة للوحدة الوطنية. وكان نصيراً لدور المرأة في ديمقراطية فانواتو، وداعماً قوياً لمشاركة الشباب في تنمية البلاد.

إن اللحظة الفارقة في حياة أي زعيم وطني غالباً ما تتمثل في الكيفية التي يستجيب بها في مواجهة المآسي والكوارث والقلاقل الوطنية. وعندما ضرب إعصار بام الاستوائي فانواتو، وهو إعصار شديد التدمير من الفئة ٥، في آذار/مارس ٢٠١٥، غدا الرئيس لونسدال الوجه العالمي لتلك المأساة. وحينما خاطب مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في سينداي، اليابان، وجه الرئيس لونسدال نداء لتقديم المساعدة الإنسانية الدولية لبلاده. وحث العالم على الاعتراف بأن الكوارث من هذا القبيل يمكن أن تمحو آثار سنوات من التنمية وتتسبب في حالة من الفقر المتزايد للسكان بين عشية وضحاها، ودعا زعماء العالم إلى تقديم المساعدة من خلال إرساء مسار للتنمية المستدامة للجميع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

كان الرئيس لونسدال مثالاً يحتذى به في التزامه بالقيادة الأخلاقية والمسؤولة والاستشرافية. وبعد انتخابه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قال:

”إن أولويتي الأساسية والأهم هي ضمان إعلاء دستور الأمة في كل الأوقات، وان يسود السلام والوحدة والعدالة والوئام في كل الأوقات“.

وقد تجلى التزامه الثابت بتلك المبادئ العليا في أواخر عام ٢٠١٥، حين اتخذ إجراءات سريعة وحاسمة لتوطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون في فانواتو. واضطلع الرئيس الراحل بمهامه الرئاسية بكرامة واحترام، فتحول إلى رمز محبوب لوحدة بلاده. وسنفتقده بكل تأكيد.

وباسم الجمعية العامة، أعرب عن خالص تعازينا لأسرة الرئيس لونسدال ولحكومة وشعب جمهورية فانواتو.

أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حداداً على الرئيس الراحل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والواجب الحزين أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الدول الأفريقية لتأبين فخامة السيد بالدوين جاكوبسون لونسدال، رئيس فانواتو، الذي غيبه الموت عن حب ومودة شعبه وأسرته في ١٧ حزيران/يونيه عن عمر يناهز ٦٧ عاماً.

والجمعية العامة إذ تكرم ذكرى الرئيس الراحل، وبالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن خالص التعازي لشعب وحكومة جمهورية فانواتو. كما أعرب عن مواساتي لأسرة الفقيد وموظفي البعثة الدائمة لفانواتو. والمجموعة الأفريقية تشاطرهم الأحزان في هذه الخسارة الفادحة والمصاب الأليم. ونعرب عن تعاطفنا ووقوفنا معهم متضامنين.

لقد كان الأب بالدوين لونسدال قساً إنجيلياً ورجلاً كرس حياته لمساعدة الآخرين والتفاني في حب الرب. كان رجل دولة حقيقياً ورئيساً لبلاده. وانصب اهتمامه في ذلك المنصب المرموق على رفاه شعبه. وقد تَمثل القيم والمبادئ التي استوحى منها ما قام به من أعمال قائداً لبلاده. وبالتالي، يمكننا القول إن الرئيس الراحل كان خادماً للرب قام على خدمة شعب بلاده رجالاً ونساء، فأغدقوا عليه بدورهم مشاعر الحب والاحترام.

ولأنه كان يعلم أن بلاده عرضة لآثار تغير المناخ، يمكن اعتبار الرئيس لونسدال أحد الرواد المفوهين في مكافحة هذه الظاهرة. وينبغي أن نذكر بيانه البليغ والقوي بعد إعصار بام الذي دمر بلاده. فقد كان يرى في تغير المناخ عاملاً مساهماً في القوة المدمرة للإعصار الذي أهلك قرى بأكملها من ذلك الأرخبيل الذي يقع في جنوب المحيط الهادئ. وكان يرى في تغير المناخ واقعاً. تغمده الرب برحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة منغوليا، التي ستتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيدة ألتانجيريل (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ في هذه المناسبة الخاصة جداً وإن كانت أليمة. وباسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أود أن أعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا القلبية لأسرة الفقيد وحكومة وشعب فانواتو، في مصابهم الأليم بوفاة رجل دولة حقيقي.

لقد فقد شعب فانواتو قائداً بارزاً. فخامة الأب لونسدال خدم شعب فانواتو بكرامة وتواضع. كان رجلاً متواضعاً كرس نفسه لمبادئ سيادة القانون ومناهضة تعسف السلطة. والأب لونسدال عمل كموظف حكومي رفيع المستوى، كأمين عام

للحكومة المحلية لمقاطعة توربا، وأصبح قساً إنجيلياً قبل انتخابه رئيساً لجمهورية فانواتو في عام ٢٠١٤.

كان هذا أسبوعاً حزيناً لشعب فانواتو. فقدت الأمة رجل دولة حقيقياً بين لنا طريق العدالة والأمل. وأضحت حياته وخدمته الآن جزءاً من تاريخ فانواتو. لقد خدم شعب فانواتو بكرامة. وسيذكره الكثيرون لجهوده من أجل إعادة بناء فانواتو بعد إعصار بام المدمر في عام ٢٠١٥ ومكافحة الفساد. سنذكر حياته باحترام عميق، ونتذكر حبه والتزامه البالغين ببلده وشعبه. كان زعيماً استثنائياً وحامياً لأركان العدالة والديمقراطية والنزاهة. وقد تمثلت تلك المواقف والنهج في كل ما سعى الأب لونسدال لتحقيقه، وسنمضي قدماً في رعاية هذا الإرث الذي تركه لنا.

فلترقد روحه في سلام وليتغمده الرب بواسع رحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): ببالغ الحزن والأسى تلقى أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية نبأ الوفاة المفاجئة لرئيس فانواتو، وومتيلو الأب بالدوين لونسدال، في ١٧ حزيران/يونيه.

لقد فقدت فانواتو واحداً من أعظم قادتها ورمزاً لوحدة البلد. والرئيس الراحل لونسدال غدا رمزاً للأمل في فانواتو حين تسبب إعصار بام في أضرار جسيمة في البلاد في أوائل عام ٢٠١٥.

وقاد البلاد بنجاح خلال الاضطرابات الداخلية، وأبدى التزاماً كبيراً بالعدالة وسيادة القانون. ستظل رسالة الرئيس لونسدال مصدر إلهام لشعبه في الدفاع عن المثل العليا للعدالة والإنسانية. وفي هذه الأوقات العصيبة، نتوجه بمشاعرنا وعميق تعازينا إلى شعب فانواتو في تذكر هذا القائد العظيم وتكريمه.

تغمده الرب برحمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هندوراس التي ستتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإنكليزية): باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أنقل خالص تعازينا لشعب فانواتو وأسرة الرئيس بالدوين جاكوبسون لونسدال الذي وافته المنية عن عمر يناهز ٦٧ عاماً. والسيد لونسدال ولد في موتا لافا في جزر بانكس الشمالية. وكان موظفاً بالخدمة المدنية شغل منصب أمين عام توربا في حكومة المقاطعة قبل أن يصبح قساً إنجيلياً. وانتخب رئيساً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث تعهد في خطاب تنصيبه بضمان إعلاء دستور الأمة في كل الأوقات، وبأن يسود السلام والوحدة والعدالة والوئام دائماً.

في آذار/مارس ٢٠١٥، وفي خضم إعصار بام، تلك العاصفة الاستوائية من الفئة الخامسة التي خلفت وراءها آلاف المشردين ودمرت البنية الأساسية والمحاصيل في فانواتو، غدا الرئيس لونسدال دعامة للاستقرار. وأثناء حضوره مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث، المعقود في سينداي، اليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥، دعا إلى التوعية بتغير المناخ وإلى تقديم المساعدة الدولية لبلاده.

وأشرف الرئيس لونسدال شخصياً على عملية الإنعاش وإعادة بناء القطاعات الرئيسية في فانواتو، موحداً السكان للبدء من جديد في إطار خطة للتنمية المستدامة. وظل على تفانيه لسيادة القانون والتزامه القوي بتمكين المرأة. ونحن نشاطر شعب فانواتو الحزن والأسى لرحيل الأب ورجل الدولة المخلص.

فلترقد روحه في سلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا التي ستتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

علمنا ببالغ الحزن بالوفاة المفاجئة لفخامة الرئيس بالدوين لونسدال في ١٧ حزيران/يونيه. وباسم المجموعة، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسرته ولحكومة فانواتو وشعبها.

لقد حقق الرئيس لونسدال إسهاماً كبيراً في فانواتو. كان قساً إنجيلياً وشغل منصب الأمين العام لمقاطعة توربا قبل أن يصبح الرئيس الثامن لجمهورية فانواتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ – وهو أول رئيس من منطقة توربا.

وبعد الدمار الذي خلفه إعصار بام من الفئة الخامسة في آذار/مارس ٢٠١٥، وجه الرئيس لونسدال نداء لتقديم الدعم الإنساني الدولي لبلده الحبيب. وسوف يتذكر الكثيرون ذلك النداء المؤثر الذي وجهه الرئيس لونسدال التماساً للمساعدة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث، المعقود في سينداي، اليابان، بعد فترة وجيزة من الإعصار. وقاد شعبه خلال هذا الحدث المروع، حيث أبدى التزاماً عميقاً بالإغاثة الإنسانية والإنعاش وجهود إعادة البناء المستمرة حتى الآن.

وكان الرئيس لونسدال موضع إعجاب كبير في منطقة المحيط الهادئ، وخاصة لالتزامه بالمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وغرس الفخر بثقافة فانواتو وتمكين المرأة. وأقر الرئيس لونسدال بالدور الحيوي لمشاركة المرأة في تنمية الأمة، وكان نصيراً لزيادة تمثيل المرأة في برلمان البلد. ولعل أفضل ما نتذكره به عمله الحاسم في عام ٢٠١٥ من أجل حماية الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، ما أدى إلى إجراء انتخابات مبكرة في أوائل العام الماضي.

وقد مثل الرئيس لونسدال فانواتو في المحافل العالمية وخدم شعبها

بكرامة وتواضع. وكان محبوباً يحظى باحترام كبير. ونعرف أن فانواتو ستواصل احترام إرثه من التفاني لشعبه وبلده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): باسم الولايات المتحدة، البلد المضيف، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة فانواتو وشعبها في وفاة الرئيس بالدوين لونسدال.

لقد ترك الرئيس لونسدال إرثاً من النزاهة والتواضع. وحتى قبل أن يصبح رئيساً، كان له تاريخ ثري كرجل لا يتوانى عن تقديم الخدمات ورجل إيمان. وكموظف بالخدمة المدنية وأمين عام لحكومة مقاطعة توربا، كان الرئيس لونسدال ملتزماً بخدمة مجتمعه، وبعد أن أصبح قساً، استطاع أن يقيم الكثير من الصلات الشخصية القيمة وأن يبث الأمل في نفوس الكثيرين.

ولدى توليه منصبه، أعرب الرئيس لونسدال عن رغبته في كفالة ”إعلاء دستور الأمة في كل الأوقات، وأن يسود السلام والوحدة والعدالة والوئام في كل الأوقات“. ووضع ذلك الهدف الجدير بالثناء موضع التنفيذ خلال السنة الأولى من رئاسته. وكما نذكر جميعاً، ففي آذار/مارس ٢٠١٥، ضرب فانواتو إعصار بام من الفئة الخامسة الذي ترك البلد في حالة أزمة. وفي أعقاب تلك الكارثة، وجه الرئيس لونسدال نداءات محمومة إلى المجتمع الدولي مناشداً العالم تقديم المساعدة الضرورية استجابة لحالة الطوارئ في بلده. وعمل بلا كلل من أجل إدارة الدمار وتوجيه جهود إعادة بناء المجتمع الذي كان يهتم بشؤونه كثيراً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تصرف الرئيس لونسدال بحزم لضمان ألا تؤدي أعمال قلة للمساس بسلامة حكومة فانواتو. وهذا الدفاع المستميت عن المبادئ الديمقراطية يعكس التزامه بسيادة القانون. وفي أوقات الأزمات، كان الرئيس لونسدال ركيزة لاستقرار شعب فانواتو، وقاد بلاده بيد قوية.

كان الرئيس لونسدال رجلاً استثنائياً وقائداً فذاً يحظى بحب شعبه. ومستقبل فانواتو أصبح الآن أكثر إشراقا بفضل قيادته. ومرة أخرى، نعرب عن خالص تعازينا لرحيله عن دنيانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فانواتو.

السيد تيفي (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وباسم حكومة وشعب فانواتو وفخامة الرئيس الراحل بالدوين لونسدال، أود أن أشكركم، سيدي، على إفساح المجال لتأبين رئيسنا. واسمحوا لي أن أشكر المجتمع الدولي على هذا السيل الجارف من التعاطف والمواساة والتعازي القلبية والمشاعر الودية المعرب عنه لشعبنا في هذه الأوقات العصيبة.

في نهاية الأسبوع الماضي، فقدت فانواتو أحد أعز زعمائها. لقد كان أسبوعا مظلما لفانواتو. وقد أسفرت وفاته عن تدفق غير مسبوق لمشاعر التعاطف والحزن من جميع أنحاء العالم. لكنه حزن اقترن بكثير من الإعجاب. لقد ترعرع رئيسنا الراحل في بيئة متواضعة للغاية. وكان واحدا من ١١ طفلا ولدوا لأبوين يعملان بجد وصارمين. كان دائما صانعا للسلام يحقق الوئام بين الأشقاء والأصدقاء المتعاركين على السواء. لم يكن الأمر مفاجئا لوالديه وجماعته أن قرر بعد تخرجه من المدرسة الثانوية وأربع سنوات لاحقة من عمله مع شعبة المنشآت الخارجية للخدمات الوطنية البريطانية، مواصلة تعليمه الجامعي، وحصل في نهاية المطاف على ليسانس في أبحاث العقيدة من كلية الأسقف باترسون في جزر سليمان وليسانس بمرتبة الشرف من كلية سانت جون، التي أصبحت الآن جزءا من جامعة أوكلاند في نيوزيلندا.

بعد ذلك تدرج الرئيس الراحل لونسديل وعمل في مختلف الأدوار داخل الكنيسة الأنغليكية. وعمل كمدرس وكمدير لمركز التدريب الريفي من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ بعدها عمل كمنسق وطني للشباب من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٨. في عام ١٩٩٨، عين أمين عام لمقاطعة توربا، وظيفة شغلها لمدة ثماني سنوات. في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، انتخب ليكون سابع رئيس لجمهورية فانواتو، وهو منصب ظل يشغله إلى أن وافته المنية في ١٧ حزيران/يونيه.

وسيذكر الرئيس الراحل لونسديل لتواضعه وكرامته اللتين أظهرهما خلال قيادته التي خاف فيها الله ومبادئه المسيحية الثابتة. وكان فارسا للسلام ورمزا قويا للوحدة في فانواتو. لقد كانت له رؤية قوية لجيل الشباب في فانواتو وكان نصيرا قويا للمرأة. وسيذكره المجتمع الدولي لالتزامه بسيادة القانون والدستور في فانواتو حتى تحت في ظل الظروف السياسية.

لا شك أننا سنتذكر إرث الرئيس الراحل كمعلم، وكزعيم ديني، وكداعم للنهوض بالشباب والمرأة ومكافحة الفساد. وستبحث فانواتو عن صفاته حينما يتم انتخاب خلفه. وتوفي الرئيس وترك وراءه أطفاله الستة.

لقد فتحت بعثة فانواتو اليوم وغدا سجلا للتعازي تكريما للرئيس الراحل وندعو الجميع إلى التوقيع عليه. أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني العميق للمجتمع الدولي على تدفق التعاطف والتعازي إلى أسرة رئيسنا الراحل وإلى حكومة وشعب جمهورية فانواتو. لقد كان رجلا عظيما. فلترقد روحه في سلام أبدي.

البند ٨٧ من جدول الأعمال

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥

مشروع القرار A/71/L.73

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الكونغو ليعرض مشروع القرار A/71/L.73.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالإنكليزية): عملا بإدراج البند ٨٧ في جدول أعمال الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يشرفني أن أعرض، باسم الدول الأفريقية الـ٥٤ الأعضاء في الأمم المتحدة، مشروع القرار A/71/L.73، المعنون

”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“، في إطار بند جدول الأعمال المذكور.

وبدأت الدول الأفريقية العمل، بالتعاون مع حكومة موريشيوس، على مستوى الأمم المتحدة لتحقيق جهود جميع الدول الأفريقية، بما في ذلك موريشيوس، لإتمام إنهاء استعمار أفريقيا والسماح لدولة عضو في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لممارسة سيادتها الكاملة على أرخبيل شاغوس وفقا للقانون الدولي والحق في تقرير المصير.

إن العرض الحالي يكرر قرار الاتحاد الأفريقي بشأن أرخبيل شاغوس، الذي ينص على أن اقتطاع أرخبيل شاغوس من موريشيوس من جانب السلطة الاستعمارية السابقة قبل استقلال موريشيوس غير قانوني، ونتيجة لذلك، يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا سيما القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ وقرارها ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ الذي يحظر على الدول الاستعمارية تمزيق الأراضي قبل منح الاستقلال. وينص القرار ١٥١٤ (د-١٥) على أن أية محاولة تهدف إلى التمزيق الجزئي أو الكلي لعرى الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن القرار ٢٠٦٦ (د-٢٠) الذي يتناول تحديدا موريشيوس، دعا المملكة المتحدة إلى اعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمزق أراضي موريشيوس وينتهك سلامتها الإقليمية. ثم دعيت الدولة القائمة بالإدارة للامتثال لأحكام القرارين واتخاذ تدابير فعالة بغية التنفيذ الفوري والكامل للقرار ١٥١٤ (د). وقد انقضت أكثر من خمسة عقود، وبالرغم من النداءات المتكررة والمستمرة في المحافل الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة، لم تعيد السلطة الإدارية السابقة أرخبيل شاغوس إلى السيطرة الفعلية لموريشيوس.

وفي القرارات التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تباعا، عقب القرارات السابقة ذات الصلة، أكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية تأييدهم لجمهورية موريشيوس في مساعيها لاستكمال إنهاء الاستعمار وممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس بفعالية. وفي هذا السياق، وبناء على طلب من حكومة جمهورية موريشيوس، بدعم نشط من مجموعة الدول الأفريقية، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحالية بندا بعنوان ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لفصل أرخبيل شاغوس من موريشيوس في ١٩٦٥“.

ومع ذلك، بناء على طلب المملكة المتحدة، وافقت جمهورية موريشيوس على أن يتم إرجاء النظر في البند حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧. وأدرجت الجمعية العامة هذا البند في جدول أعمالها بتوافق الآراء بعد تفاهم بين موريشيوس والمملكة المتحدة، بتيسير من رئيس الجمعية العامة، على إرجاء النظر في البند حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، بناء على طلب المملكة المتحدة، لإتاحة الوقت للوفود المعنية للتوصل إلى حل بشأن استكمال إنهاء استعمار موريشيوس. وللأسف، لم يحرز أي تقدم في هذه المناقشة، حيث لا يرغب الطرفان في المحادثات في التركيز على المسألة الأساسية المتمثلة في إنهاء الاستعمار الأساسية، والتي تعد هامة للغاية في نجاح العملية. ولذلك، أتضح أنه لا يمكن توقع إحراز تقدم.

إن مشروع القرار A/71/L.73 يدعو الجمعية العامة إلى أن تقرر، وفقا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تطلب إلى محكمة العدل الدولية، عملا بالمادة ٦٥ من النظام الأساسي للمحكمة، أن تقدم فتوى بشأن مسألتين. أولا، هل اكتملت عملية إنهاء استعمار موريشيوس بصورة قانونية عندما مُنحت موريشيوس الاستقلال في عام ١٩٦٨، بعد فصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس ومع مراعاة القانون الدولي وقرارات الجمعية

العامة؟ ثانيا، ما هي، بموجب القانون الدولي، التبعات المترتبة على استمرار المملكة المتحدة في إدارة أرخبيل شاغوس، بما في ذلك ما يتعلق بعجز موريشيوس عن تنفيذ برنامج لإعادة توطين رعاياها في أرخبيل شاغوس، ولا سيما ذوو الأصل الشاغوسي؟

وكما يعلم الجميع، لا يزال حق تقرير المصير واستكمال عملية إنهاء الاستعمار شاغلا رئيسيا للأمم المتحدة ككل. ولذلك نعتقد اعتقادا راسخا بأن الأمم المتحدة ستستفيد من توجيه الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بالمسألتين في مشروع القرار. فتوى محكمة العدل الدولية ستساعد الجمعية العامة في عملها وستسهم في تعزيز سيادة القانون.

وإذ نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم منذ إدراج مسألة أرخبيل شاغوس على جدول أعمال الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسة عقود، ووفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، تدعو مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى التصويت تأييدا لمشروع القرار A/71/L.73. ومشروع القرار ليس سوى طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في ١٩٦٥.

والتصويت بـ”نعم“ سيكون تأييدا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال توجه الجهود التي تبذلها المنظمة فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تواصل تجاهل صرخة موريشيوس من أجل تحقيق العدالة.

السيد جوغنوث (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

يرافقني مواطنون من موريشيوس من ذوي الأصل الشاغوسي، تعرضوا للإخلاء القسري من الأرخبيل ووضعوا آمالهم كافة في الأمم المتحدة لتعزيز قدرتهم على العودة إلى الأرخبيل، وهو ما سيتيحه استكمال إنهاء استعمار موريشيوس.

لقد شرفت برؤية التقدم السياسي لبلدي، وكنت واحدا – والوحيد حاليا – من الذين شاركوا في المؤتمر الدستوري لموريشيوس الذي عقد في لندن في عام ١٩٦٥، الذي كان يهدف إلى تمهيد الطريق لاستقلال موريشيوس عام ١٩٦٨. ولذلك، فإنني أدرك شخصيا الظروف التي اقتطع فيها الأرخبيل من أراضي موريشيوس قبل الاستقلال.

أرخبيل شاغوس يشكل جزءا من موريشيوس على الأقل منذ القرن الثامن عشر، وكانت موريشيوس آنذاك خاضعة للحكم الاستعماري الفرنسي. وطوال فترة الحكم الاستعماري الفرنسي، حكمت فرنسا أرخبيل شاغوس كأحد الأقاليم التابعة لموريشيوس. وجميع الجزر تشكل جزءا من موريشيوس، بما فيها أرخبيل شاغوس، الذي تنازلت عنه فرنسا للمملكة المتحدة عام ١٨١٠.

واستمرت إدارة أرخبيل شاغوس بوصفه جزءا من موريشيوس دون انقطاع طوال فترة الحكم الاستعماري البريطاني إلى أن تم اقتطاعه غير القانوني من أراضي موريشيوس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥. ولا يمكن لأي أحد اليوم إنكار تلك الحقيقة. فقد أجري الاقتطاع في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي دعا إلى وضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار. وينص الإعلان على أن أية محاولة تهدف إلى التمزيق الجزئي أو الكلي لعرى الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما هي أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تم الاعتراف بعدم مشروعية الاقتطاع وتم تأكيدها في القرار قرارها ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، الذي دعت فيه الجمعية العامة حكومة المملكة المتحدة إلى اتخاذ تدابير فعالة بهدف التنفيذ

الفوري والكامل للقرار ١٥١٤ (د) وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمزق أراضي موريشيوس وينتهك سلامتها الإقليمية. وكررت تلك الآراء في القرارين ٢٢٣٢ (د-٢١) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ و ٢٣٥٧ (د-٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧. إنهاء عملية استعمار موريشيوس وإشراف الجمعية العامة عليه لذلك سيظل غير مكتمل.

بعد مضي أكثر من ٣٠ عاما بعد اقتطاع أرخبيل شاغوس، تكشفت الحقائق المروعة عن ظروف تقطيع أوصال أراضي موريشيوس. لسنوات عديدة، لم تكن الأمم المتحدة والعالم على علم بتلك الوقائع، بما في ذلك بشأن مذكرتين داخليتين لوزارة الداخلية لعام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ تظهران نية متعمدة لمواجهة الأمم المتحدة بالأمر الواقع وتضليلها بشأن الطابع الدائم للسكان الذين يعيشون في أرخبيل شاغوس.

وقد كان سكان جزر شاغوس يُوصفون، من قبيل السخرية، بأنهم ''طرازانات'' و ''تابعون مخلصون'' من أجل تفادي قيام الأمم المتحدة بالتدقيق بشأن عدم قانونية تقطيع أوصال أراضي موريشيوس وطرد السكان الذين يعيشون في أرخبيل شاغوس.

ومن المناسب اليوم أن أُذكر بما قاله وزير مستعمرات المملكة المتحدة في تقرير إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة في عام ١٩٦٥. فقد قال ''إن من الضروري الانتهاء من ترتيبات انفصال هذه الجزر في أقرب وقت ممكن'' وأن

> ''التوقيت من وجهة نظر الأمم المتحدة غريب للغاية. فنحن بالفعل نتعرض للهجوم بسبب عدن وروديسيا. وسنُتهم بإنشاء مستعمرة جديدة في عهد إنهاء الاستعمار. وإذا كانت هناك أية فرصة لتجنب أي دعاية حتى تنفض هذه الدورة للجمعية العامة في أعياد الميلاد، فستكون هناك ميزة لتأخير الأمر المجلسي حتى ذلك الحين. غير أن القيام بذلك من شأنه أن يعرض الخطة برمتها للخطر. وعلاوة على ذلك، فإننا سنُعرض أنفسنا لتهمة إضافية بعدم الأمانة إذا تهربنا من مسألة الدفاع في اللجنة الرابعة، ثم أصدرنا الأمر المجلسي بعد ذلك مباشرة. ولذلك، من المهم أن نتمكن من وضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع''.

ينبغي للوفود الحاضرة هنا أن تجد في تلك الحقائق وحدها سببا مقنعا لأن تتاح للأمم المتحدة اليوم الفرصة لإلقاء نظرة جديدة على ملاءمة الإجراءات التي اتُخذت في عام ١٩٦٥. ومشروع القرار A/71/L.73 ليس جرس إنذار متأخر من قبل موريشيوس، كما أشار البعض. إنه يتناول الاستعمار وإنهاء الاستعمار – وهو مسألة تهم جميع الدول الأعضاء والمنظمة ككل.

ولم تضيع موريشيوس قط أي فرصة لإبداء معارضتها في المحافل الدولية، بما في ذلك في الجمعية العامة، حالما سمحت ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بأن تفعل ذلك وفي ضوء تلك الحقائق المروعة. كما كانت هناك إدانة دولية مستمرة ومتواصلة لتمزيق موريشيوس وللاستئصال غير القانوني لأرخبيل شاغوس ولاستمرار الإرث الاستعماري، وهو ما أعربت عنه منظمة الوحدة الأفريقية، ثم الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، علاوة على إدانة ذلك في مؤتمرات القمة المشتركة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

إن تقطيع أوصال أراضي موريشيوس دون الموافقة الحرة لموريشيوس في ظروف إكراه واضح وصريح ونقل سكان أرخبيل شاغوس مع عدم وجود إمكانية لعودتهم هي أفعال تشكل انتهاكا للقواعد الآمرة للقانون الدولي، وتحديدا انتهاكا لمبدأ تقرير المصير وإخلالا بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ولا يمكن لأي تعويض نقدي مهما بلغ ولا لأي اتفاق بذلك الشأن أن يعلو على تلك المبادئ العامة للقانون الدولي القطعي، لا سيما الحق في تقرير المصير.

ولم يكن لموريشيوس، قبل استقلالها في عام ١٩٦٨، أهلية قانونية كدولة لإعطاء أي موافقة على اقتطاع أرخبيل شاغوس من إقليمها. فقد كانت مجرد مستعمرة، يحكمها حاكم استعماري وتفتقر إلى القدرة على الموافقة على الاقتطاع. ومن الواضح أنه لم يكن بإمكانها قانونا إعطاء الموافقة. حتى ولو كان الحال، كما يبدو أن المملكة المتحدة تعتقد، يتمثل في صدور شكل ما من أشكال الموافقة مقابل تعويض نقدي، فإن الاستئصال لم يكن متوافقا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، كما تفسرها وتطبقها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. فالموافقة، إن صدرت، من جانب مستعمرة موريشيوس لم تكن لتضفي المشروعية على انتهاك الميثاق. وعلاوة على ذلك، لم تبرم موريشيوس، كدولة مستقلة وذات سيادة، أي اتفاق بشأن هذا الاقتطاع.

لست بحاجة إلى أن أقول المزيد، وآمل أن أكون قد أقنعت أعضاء الجمعية بأن الحجج التي تُساق لدعم التصويت ضد مشروع القرار، والمستندة إلى تلك الموافقة السابقة أو التعويض المالي، لا قيمة لها في نظر القانون الدولي.

لقد أرجئ النظر في البند ٨٧، في ظل القيادة الحكيمة للرئيس، بطلب من المملكة المتحدة، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتمكين موريشيوس والمملكة المتحدة من الدخول في محادثات تهدف إلى إكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس. وعُقدت ثلاث جولات من المحادثات بين موريشيوس والمملكة المتحدة. بيد أن تلك المحادثات أصبحت بلا جدوى، إذ أن المملكة المتحدة لم تكن مستعدة لمناقشة تحديد موعد نهائي لإكمال إنهاء استعمار موريشيوس. كما أنها لم تكن راغبة حتى في الحديث عن إنهاء الاستعمار. والوضع الذي تسببت فيه الدولة القائمة بالإدارة في عام ١٩٦٥ يظل كما هو. وبالتالي، لا يوجد أي احتمال لإنهاء استعمار موريشيوس، وتتحمل الجمعية العامة مسؤولية مستمرة عن اتخاذ إجراء. لقد انقضت أكثر من خمسة عقود، وحان وقت العمل.

ويجدر بالجمعية العامة الاضطلاع بهذه المهمة على أساس التوجيهات الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية اقتطاع أرخبيل شاغوس في عام ١٩٦٥. ويتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة مسألتين قانونيتين مرتبطتين بمسألة إنهاء الاستعمار – وهي مسألة تهم الجمعية العامة بشكل مباشر. ومن شأن فتاوى المحكمة أن تسهم بلا شك إسهاما كبيرا في عمل الجمعية العامة في اضطلاعها بمهامها بموجب الفصول من الحادي عشر إلى الثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يجعل تباين آراء دولة أو أكثر بشأن مشروعية اقتطاع أرخبيل شاغوس في عام ١٩٦٥ من الاقتطاع مجرد مسألة ثنائية. وقد أوضحت محكمة العدل الدولية ذلك الأمر بجلاء تام، بما في ذلك في فتاواها الأخيرة بشأن كوسوفو وبشأن الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل إن هذه مسألة تتعلق بحاجة الجمعية العامة إلى توجيه من محكمة العدل الدولية بشأن مسألة هامة من مسائل إنهاء الاستعمار. والمحادثات الثنائية الرامية إلى معالجة هذه المسألة لا تشكل ببساطة أساسا لإنكار المصالح المتعددة الأطراف في القضية.

وتقع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية جماعية لدعم المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكل القرارات ذات الصلة. ويجب علينا، في سياق قيامنا بذلك، المحافظة على سلامة وسلطة المؤسسات التي أنشأناها، ولا سيما الجمعية العامة. وينبغي ألا تحول حجج لا تتماشى مع القانون الدولي دون استمرار الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤوليتها عن إتمام عملية إنهاء الاستعمار التي بدأتها في الخمسينيات من القرن الماضي.

و لأسباب غير صحيحة، بعض أصدقائنا يدعون إلى التصويت ضد مشروع القرار. وليس للجمعية العامة أن تقرر بشأن هذه الأسباب التي يمكن أن تُثار على أي حال – إذا

كانت ثمة رغبة في ذلك – في دعوى أمام محكمة العدل الدولية، في الوقت المناسب.

وفضلا عن ذلك، فإن الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة تظل انتهاكات لا يصح إطلاقا القبول بها أو الموافقة عليها أو التسليم بها مقابل تعويض مالي. وهذه الانتهاكات – وقضايا الاستعمار وإنهاء الاستعمار – تهم المجتمع الدولي بأسره. ولا يمكن على الإطلاق إزاحتها جانبا باعتبارها مجرد مسائل ثنائية، كما تريد الدولة القائمة بالإدارة أن يعتقد الأعضاء.

وبالمثل، يحتج أصدقاؤنا بالشواغل الأمنية التي يدعون أنها قد تتعرض للخطر. وأود أن أوضح أن التماس فتوى لا يشكل أي تهديد للسلام والأمن. ومجرد طرح هذه الأسئلة على المحكمة لا يمنع دولا بعينها من مواصلة التمسك بآراء مختلفة بشأن الإجابة على الأسئلة.

إن موريشيوس أيضا تهتم جدا بالأمن في العالم. ولهذا السبب، قلنا مرارا وتكرارا إننا لا نجد أي غضاضة في القاعدة العسكرية، ولكن ينبغي الانتهاء من عملية إنهاء استعمار بلدنا. ونريد أن نؤكد للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن ممارسة موريشيوس للسيطرة الفعلية على أرخبيل شاغوس لن تشكل أي تهديد بأي حال من الأحوال للقاعدة العسكرية. فموريشيوس ملتزمة باستمرار تشغيل القاعدة الكائنة في دييغو غارسيا بموجب إطار طويل الأجل، هي على استعداد للاتفاق عليه مع الأطراف المعنية.

والتصويت على مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة سيكون تصويتا على دعم استكمال عملية إنهاء الاستعمار واحترام القانون الدولي وسيادة القانون واحترام المؤسسات الدولية التي أنشأناها نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهو أيضا بمثابة تصويت بالثقة في محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ولذلك، يحث وفد بلدي الممثلين، من خلال تصويتهم مؤيدين لمشروع القرار، على إرسال إشارة بأن وفودهم، بل دولهم، تدعم القانون الدولي وسيادة القانون.

اسمحوا لي أن أسرد الآن بإيجاز النقاط البارزة في موقفنا.

إن أرخبيل شاغوس ظل دائما وما زال يشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي موريشيوس. وقد عاش سكان أرخبيل شاغوس النازحون هناك لأجيال عديدة. وأثيرت مسألة تفكيك موريشيوس مرارا في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة وفي غيرها من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك في المحافل الدولية الأخرى، مثل منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. ورفضت المملكة المتحدة معالجة إنهاء الاستعمار أثناء المحادثات التي جرت مؤخرا وكانت مقترحات المملكة المتحدة خلال المحادثات غير كافية بوضوح، حيث لم تتطرق إلى استكمال إنهاء استعمار موريشيوس. وموضوع طلب فتوى من محكمة العدل الدولية لا يتعلق بنزاع ثنائي. فمجرد طلب فتوى ليس له أي تأثير على المصالح الأمنية لأي دولة أخرى ولن يؤثر سلبا عليها. والأمر متروك لمحكمة العدل الدولية لمعالجة المسائل المعلقة فيما يتصل بأساس طلب الفتوى. ومن شأن تصويت الأعضاء مؤيدين لمشروع القرار تعضيد مؤسسات الأمم المتحدة ومساعدة الجمعية العامة ودعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون على الصعيد الدولي.

وكما أُدرج البند ٨٧ بتوافق الآراء على جدول أعمال الجمعية العامة، نأمل أن يُعتمد مشروع القرار بنفس الطريقة. فلندع الأمم المتحدة تضطلع بولايتها فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار.

لقد كنت في لندن في عام ١٩٦٥؛ وبعد ٥٢ عاما، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معا لإرسال إشارة بأن الوقت قد حان للاعتراف بحق تقرير المصير ولتغليب سيادة القانون. وأعتقد أننا مسؤولون بشكل جماعي، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، عن تأييد مشروع القرار هذا.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

أولا، أود أن أعرب عن امتناننا على عقد هذه الجلسة العامة المكرسة تحديدا للنظر في مشروع القرار A/71/L.73، المعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“، الذي قدمته جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تضرب المبادئ التأسيسية لحركة بلدان عدم الانحياز بجذورها في رفضها للاستعمار. وكان الكفاح من أجل التحرير هو العامل الرئيسي الذي جمع بين الدول المستقلة حديثا من أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعم حركة بلدان عدم الانحياز لمبادرات إنهاء الاستعمار كان ولا يزال ثابتا.

وبينما نقترب من نهاية العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، أصبحت الحاجة إلى تحرير الشعوب من أغلال الاستعمار أكثر إلحاحا واستعجالا. وفي هذا الصدد، أود أن أُذكر بموقف اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا، يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. فقد أعاد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على أن أرخبيل شاغوس، بما فيه جزيرة دييغو غارسيا، والذي اقتُطع بصورة غير قانونية من إقليم موريشيوس بواسطة السلطة الاستعمارية السابقة في انتهاك للقانون الدولي وللقرارين ١٥١٤(د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس.

وأشار رؤساء الدول والحكومات، مع بالغ القلق، إلى أنه على الرغم من المعارضة القوية التي أعربت عنها جمهورية موريشيوس، سعت المملكة المتحدة إلى إنشاء محمية بحرية حول أرخبيل شاغوس، ممعنة في انتهاك ممارسة جمهورية موريشيوس لسيادتها على أرخبيل شاغوس، وكذلك ممارسة حق العودة بالنسبة لمواطني موريشيوس الذين أُبعدوا قسرا من الأرخبيل بواسطة المملكة المتحدة. ورحبوا، في هذا الصدد، بحكم هيئة التحكيم في القضية التي رفعتها جمهورية موريشيوس ضد المملكة المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والذي نص على أن المحمية البحرية قد أُنشئت بصورة غير قانونية من منظور القانون الدولي.

وأشار رؤساء الدول والحكومات إلى أنه في ١٨ آذار/مارس، في أعقاب الإجراءات التي بدأتها موريشيوس ضد المملكة المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للطعن في شرعية المحمية البحرية، أصدرت هيئة التحكيم، المنشأة بموجب المرفق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حكما بالإجماع بأن المحمية البحرية تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

وإدراكا من رؤساء الدول والحكومات بأن حكومة جمهورية موريشيوس ملتزمة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأكيد السلامة الإقليمية لجمهورية موريشيوس وسيادتها على أرخبيل شاغوس بموجب القانون الدولي، فإنهم قرروا دعم هذه التدابير، ولا سيما أي إجراء قد تتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد.

إن حركة عدم الانحياز، تمشيا مع المواقف التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر القمة السابع عشر للحركة، المعقود في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، تدعو جميع الدول الأعضاء في الحركة إلى دعم الإجراء الذي بدأته مجموعة الدول الأفريقية، في إطار البند ٨٧ من جدول أعمال الجمعية العامة.

السيد مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق،

وناميبيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وتنزانيا، وزامبيا، وزمبابوي.

وندلي بهذا البيان في سياق البند ٨٧ من جدول الأعمال، المعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“، الذي قدمت في إطاره مشروع القرار A/71/L.73 مجموعة الدول الأفريقية هذا الصباح.

كما نود أن نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما للتو ممثلا الكونغو وفنزويلا باسم المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز على الترتيب .

إن المنظمة السلف للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي دول خط المواجهة، قد شُكلت في عام ١٩٧٦ بهدف مساعدة بلدان الجنوب الأفريقي على تحقيق الاستقلال على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعلى الرغم من أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد برزت اليوم كأحد أقوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية، فإننا لم نتخل عن الهدف الأساسي الذي أنشئت المنظمة من أجله. وكمنطقة، شهدت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الاستعمار بأشكال مختلفة واجتازت فترات اتسمت بحكومات أقلية كانت تلبي المصالح الخارجية بدلا من احتياجات السكان المحليين. وبالرغم من كل الصعاب والتحديات والضغوط، وقفنا إلى جانب إخواننا وأخواتنا في الجنوب الأفريقي ودعمناهم في مسيرتهم صوب الحرية والتحرير.

واليوم، فإن الاتحاد الأفريقي يطرق باب الأمم المتحدة طالبا فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لفصل أرخبيل شاغوس قبل منح الاستقلال لموريشيوس عام ١٩٦٥. ولذلك من واجبنا الأخلاقي، باعتبارنا أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أن ندعم الاتحاد الأفريقي في سعيه إلى استكمال إنهاء استعمار موريشيوس وتمكين تلك الدولة من ممارسة المراقبة الفعالة على أرخبيل شاغوس.

لقد اقتُطع أرخبيل شاغوس بصورة غير قانونية من إقليم موريشيوس قبل حصولها على الاستقلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والقرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. والقرار ٢٠٦٦ (د-٢٠)، الذي اعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ١٩٦٥، الذي يتناول تحديدا موريشيوس، دعا المملكة المتحدة إلى عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمزق بلد موريشيوس وينتهك سلامتها الإقليمية. ومع ذلك، شرعت السلطة الاستعمارية آنذاك في تقطيع أوصال أراضي موريشيوس قبل استقلالها، وهو إجراء من الواضح أنه لم يكن يتوافق مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ما انفكت تؤيد موريشيوس في سعيها إلى ممارسة رقابتها الكاملة والفعالة على كامل أراضيها، التي تشمل أرخبيل شاغوس. وتلتزم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في إعلاني مؤتمري القمة المعتمدين في آب/أغسطس ٢٠١٤ وآب/أغسطس ٢٠١٥، التزاما راسخا بجميع الإجراءات التي اتخذتها موريشيوس لاستكمال إنهاء الاستعمار، و

> ”تؤيد النداءات الدولية للمملكة المتحدة بأن تعجل بإنهاء الاحتلال غير المشروع لأرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، بغية تمكين موريشيوس من أن تمارس بفعالية سيادتها على الأرخبيل، التي بدونها لن يكتمل إنهاء استعمار أفريقيا بشكل تام“.

وترى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن استمرار احتلال أرخبيل شاغوس يشكل تحديا لمبادئ الأمم المتحدة. وبما أن الحرية والعدالة والكرامة هي أسس الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإن أي عمل يحرم دولة ما من حقوقها يعتبر فعلا تقويضا للضمير الجماعي والمبادئ النبيلة للمنظمة.

وقد كانت حماية ودعم الحق في تقرير المصير واستكمال عملية إنهاء الاستعمار دائما المبدأ الأساسي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ووفاء لذلك المبدأ، ستصوت الدول الأعضاء في الجماعة مؤيدة لمشروع القرار A/71/L.73، المعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“، وتدعو بإخلاص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار أيضا بغية التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة): في أيلول/سبتمبر الماضي، سيدي الرئيس، طلبتم من المملكة المتحدة وموريشيوس الانخراط في محادثات ثنائية حول أرخبيل شاغوس، الذي تديره المملكة المتحدة باعتباره الإقليم البريطاني في المحيط الهندي.

وقمنا بذلك بنية حسنة. وفي هذا الأسبوع تحديداً، توجه اللورد أحمد،وزير الدولة الجديد لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة، إلى نيويورك لاستئناف الحوار الثنائي والاجتماع مع الوزير المرشد لموريشيوس، الذي استمعنا إلى خطابه البليغ للتو.

وكنتم على حق، سيدي الرئيس، عندما طالبتمونا بالتباحث ثنائياً. وكقاعدة عامة، ينبغي لنا أن نتباحث ثنائياً لمحاولة تسوية الخلافات الثنائية. والأمور المتعلقة بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي ظلت مسألة ثنائية بين المملكة المتحدة وموريشيوس لوقت طويل. ونعتقد أن هذه الأمور ينبغي أن تبقى مسألة ثنائية، ولذلك، يؤسفني أن هذه المسألة أثيرت في الجمعية العامة. ويحزننا أن نزاعاً بين اثنين من أعضاء الأمم المتحدة وشركاء الكومنولث ما كان ينبغي أن يصل إلى قاعة الجمعية العامة بهذه الطريقة. هناك مسار أكثر إيجابية لا يزال متاحاً، وأدعو لسحب مشروع القرار A/71/L.73 حتى يبقى هذا المسار مفتوحاً.

وبالرغم مما ورد من أحكام في مشروع القرار، فإن هذه المسألة لا تتعلق بإنهاء الاستعمار. وموريشيوس أصبحت مستقلة في عام ١٩٦٨ من خلال اتفاق مشترك بين مجلس وزراء موريشيوس وحكومة المملكة المتحدة. وفي محادثات منفصلة مع مجلس الوزراء، وافقت موريشيوس في وقت سابق على فصل أرخبيل شاغوس – وهو اتفاق ظلت موريشيوس تحترمه حتى الثمانينيات من القرن الماضي. والجمعية العامة لم تناقش هذه المسألة طيلة عقود. ومع ذلك، ها نحن اليوم نعود إلى هذه المسألة، وأدعوكم للتفكير، كم عدد النزاعات الثنائية الأخرى التي بقيت من التاريخ يمكن أن تثار في الجمعية العامة بهذه الطريقة؟ مشروع القرار الحالي يمكن أن يشكل سابقة قد يأسف لها يوماً كثير من الحاضرين هنا في هذه القاعةً.

ونحن لا نشكك في حق الجمعية العامة في طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية بشأن أي مسألة قانونية، إلا أن كون الجمعية العامة لم تشغل نفسها بهذه المسألة طوال عقود يبين أن مناقشة اليوم لها أسباب أخرى. وببساطة، فإن طلب الفتوى هذا محاولة من حكومة موريشيوس للتحايل على المبدأ الأساسي القائل إن الدولة ليست ملزمة بتقديم نزاعاتها الثنائية للتسوية القضائية دون موافقتها. وحتى أكون واضحاً، نحن لا، ولن نعطي هذه الموافقة لأننا واضحون بشأن ما اتفقنا عليه مع موريشيوس. وإذا ما اعتمد مشروع القرار هذا، سيتعين على المحكمة بالطبع أن تقرر ما إذا كان عليها أن تستجيب لهذا الطلب. ونحن نرى أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك، لأنه يتعلق بنزاع ثنائي بين اثنتين من الدول الأعضاء.

وكثيرون هنا اليوم أخبرونا بشكل خاص أنهم أيضاً يعتبرون هذه مسألة ثنائية، وحثونا على اتباع السبل الثنائية لتسويتها. لذلك، أود أن أحث كل من أسروا إلينا بذلك – وغيرهم– على التصويت ضد مشروع القرار اليوم. وعلى وجه الخصوص، أود أن أطلب ممن يخططون للامتناع عن التصويت على اعتبار أنها مسألة ثنائية أن يتفضلوا بالتصويت ضد مشروع القرار لهذا السبب تحديداً.

لقد بذلنا كل جهد بناء لتشجيع حكومة موريشيوس على التعاون وعدم المضي قدماً في طلب عقد هذه الجلسة العامة اليوم. ولأنها مسألة ثنائية تحديداً، فقد دخلنا في محادثات ثنائية بنية حسنة، عاقدين العزم على إنجاحها. ومنذ أيلول/سبتمبر، عقدنا ثلاث جولات موضوعية من المحادثات، وكما قلت، فقد أجرينا مناقشات مع موريشيوس على المستوى الوزاري هنا في نيويورك هذا الأسبوع. ورغم كل الجهود التي بذلتها المملكة المتحدة، لم نوفق بعد في تذليل الخلافات بيننا. ويؤسفني ذلك، وإن كنا لا نزال ملتزمين بالمباحثات الثنائية.

وهذه الجمعية ينبغي أن تعرف أيضاً أننا قدمنا عروضاً مهمة لموريشيوس. ففي عام ١٩٦٥، قدمنا تعهداً ملزماً بالتخلي عن السيادة على أرخبيل شاغوس لموريشيوس إن لم تعد لنا حاجة إلى الأرخبيل لأغراض الدفاع. وفي المحادثات الثنائية الأخيرة، أشرنا في عروضنا المقدمة إلى موريشيوس بوضوح شديد إلى أننا نعترف بمصلحة موريشيوس الطويلة الأجل في هذا الأرخبيل. واستخدمنا المحادثات في محاولة لزيادة الثقة المتبادلة بيننا بشأن تلك المسائل ذاتها التي نختلف عليها.

لذلك، ودون الإخلال بسيادتنا، عرضنا إطاراً للإدارة المشتركة، فيما يتعلق بالبيئة والدراسة العلمية، لجميع جزر الإقليم فيما عدا دييغو غارسيا. وقدمنا أشكالاً استراتيجية وتكتيكية للتعاون الأمني الثنائي. وكانت تلك العروض ذات صلة بالنزاع وقدمت بصورة جدية. ويؤسفني أن موريشيوس لم تتفاعل معها، وكان يمكن لتلك العروض أن تحدث فرقاً كبيراً في الثقة المتبادلة، وكانت ستعطي موريشيوس حصة أكثر واقعية ومباشرة في الأرخبيل من أي وقت مضى.

وكانت مفاجأة لنا أن نرى مشروع القرار يربط السكان السابقين لأرخبيل شاغوس، الشاغوسيين، بمسألة سيادتنا. لقد كانت مفاجأة، لأنه لم يصدر عن موريشيوس أكثر من مجرد إشارة عابرة إلى قضية الشاغوسيين خلال كل محادثاتنا الثنائية. وكان تركيز موريشيوس طوال المحادثات ينصب على مطالبتها بنقل السيادة. ومع ذلك، فإن رفاه الشاغوسيين مسألة بالغة الأهمية وشاغل حقيقي بالنسبة لنا، وأريد أن أكون واضحاً بشأن موقف حكومتي.

إن حكومة المملكة المتحدة الحالية، شأنها شأن الحكومات المتعاقبة السابقة عليها، قد أعربت عن أسفها الشديد للطريقة التي تم بها ترحيل الشاغوسيين من الإقليم البريطاني في المحيط الهندي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وقد أبدينا هذا الأسف من خلال إجراءات عملية ودعم الشاغوسيين منذ ذلك الحين. وفي عام ١٩٧٣، قدمت الحكومة البريطانية آنذاك الأموال بشكل مباشر إلى حكومة موريشيوس للمساعدة في إعادة توطينهم. وفي عام ١٩٨٢، قدمت مزيداً من الأموال من خلال صندوق استئماني.

ومؤخراً، نظرنا بعناية بالغة في مسألة إعادة التوطين. وكلفنا بإجراء دراسة جدوى مستقلة وتكفلنا بإجراء مشاورات عامة. ووجدنا أن هناك تطلعاً لدى بعض المجتمعات الشاغوسية لإعادة التوطين، ولكن يبدو أن الرغبة في ذلك تنخفض بشكل كبير عندما يفهم أولئك الذين تمت استشارتهم المزيد عن الظروف المحتملة للحياة المدنية على الجزر النائية والجزر المنخفضة.

وقد نظرت الحكومة في كل المعلومات المتاحة وقررت عدم المضي قدماً في مسألة إعادة التوطين على أساس الجدوى والتكلفة والمصالح الدفاعية والأمنية. ولئن استبعدنا إعادة التوطين، فقد عقدنا العزم على تلبية رغبة الشاغوسيين في تحسين حياتهم ورغبتهم في إقامة صلات مع الإقليم، ولذلك، فإننا بصدد تنفيذ حزمة دعم بقيمة ٥٠ مليون دولار مصممة لتحسين سبل عيش الشاغوسيين في المجتمعات التي يعيشون فيها الآن – في موريشيوس وسيشيل والمملكة المتحدة. وقد تشاورنا بالفعل مع مجموعات شاغوسية في البلدان الثلاثة جميعها وسنواصل القيام بذلك.

وكما أسلفت، فإن تركيز موريشيوس طوال المحادثات لم يكن يتعلق بالشاغوسيين، ولكن بمطالبة موريشيوس بالسيادة على أرخبيل شاغوس. وألحت علينا حكومة موريشيوس مراراً وتكراراً لتحديد موعد لنقل السيادة. وأوضحنا لهم لماذا لا نستطيع أن نفعل ذلك. وأبرمنا اتفاقاً في عام ١٩٦٥، والمملكة المتحدة ملتزمة بذلك الاتفاق.

لقد أنشأنا إقليم المحيط الهندي البريطاني لأغراض الدفاع، وفي عام ١٩٦٦ أبرمنا اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية للاستخدام الدفاعي المشترك لتلك الأراضي. والمنشآت الموسعة التي أقيمت منذ ذلك الحين تستخدم أساساً كموقع متقدم لعمليات الطائرات والسفن، وتسهم بصورة أساسية في الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. وعلاوة على ذلك، فإنها تسهم في ضمان أمن المحيط الهندي نفسه، الأمر الذي تستفيد منه كل الدول المجاورة، بما فيها موريشيوس. وتؤدي تلك المرافق دوراً حاسماً في معالجة بعض أصعب المشاكل وأكثرها إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين، كالإرهاب والإجرام الدولي والقرصنة وعدم الاستقرار بأشكاله المتعددة.

واتفاقنا الحالي مع الولايات المتحدة يستمر حتى عام ٢٠٣٦. ولا يمكن لنا، قبل ١٩ عاماً من ذلك التاريخ، أن نتنبأ بالضبط بما تتطلبه أغراضنا الدفاعية بعد ذلك التاريخ. ولا ينبغي لنا أن نتخذ قرارات تعسفية أو غير مستبصرة أو سابقة لأوانها، ولن نفعل ذلك. ولا يمكن أن نقامر بمستقبل الأمن الإقليمي والعالمي. ومحاولات موريشيوس إعطاء تأكيدات بشأن مستقبل القاعدة تفتقر إلى المصداقية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بتعهدها. فإذا ما عادت لنا حاجة إلى الأراضي لأغراض الدفاع، ستنقل السيادة.

وهذا، بالمناسبة، ما فعلناه تحديدا بالنسبة إلى الاتفاق المماثل جدا مع سيشيل في عام ١٩٦٥. فقد تنازلنا عن السيادة على جزر لصالح سيشيل عندما لم تكن هناك حاجة إليها لأغراض الدفاع.

وفي تعاملنا مع موريشيوس، حاولنا أن نقيم علاقات ثنائية تؤدي إلى مسار إيجابي في المستقبل بدلا من التركيز على الماضي. ولكن علينا أن نكون واضحين بالنسبة إلى الماضي. فالحقيقة المجردة هي أننا أجرينا مع ممثلي موريشيوس المنتخبين مفاوضات حول فصل أرخبيل شاغوس، وهم أنفسهم الذين كنا نتفاوض معهم على حدة حول استقلال موريشيوس. وكانت لممثلي شعب موريشيوس سلطة التفاوض معنا في عمليتي المفاوضات معا، وفي كلتا الحالتين توصلوا إلى اتفاقات معنا. وبالنسبة إلى فصل أرخبيل شاغوس، تفاوضوا معنا أولا حول تقديم تعويضات إليهم، وقمنا بتسديدها. ثانيا، الحقوق المختلفة لموريشيوس؛ ثالثا، الالتزام لأمد بعيد بالتنازل عن الجزر لموريشيوس عندما لا تكون هناك حاجة إليها لأغراض الدفاع.

وإنّ وعدنا بالتنازل عن السيادة على الجزر لموريشيوس عندما لا تكون هناك حاجة إليها لأغراض الدفاع ليس دليلا على عدم الثقة بسيادتنا. على العكس من ذلك، كنا وما زلنا واثقين من سيادتنا. وفي قرار التحكيم الأخير، وجدت المحكمة التي أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أنه ليس لديها أي اختصاص للبت في مطالبة موريشيوس بالسيادة، خلافا لما سعت إليه موريشيوس ضمنا في المذكرات التي أرسلتها إلى أعضاء الجمعية العامة.

وفي عام ١٩٦٥، تعهدنا بالتنازل عن الاراضي في الوقت المناسب لأننا كنا نستخدمها لغرض محدد، ولكن كان باستطاعتنا أن نتصور مستقبل هذه الأراضي بعد أن تنتفي الحاجة إليها لأغراض الدفاع. وهذا الوقت لم يحن بعد. فالقاعدة تؤدي دورا حيويا. وإلى أن يحين ذلك الوقت، نريد بالتالي أن نتمتع بعلاقات إيجابية وودية وبناءة مع موريشيوس شعبا وحكومة. ولدينا الكثير من القواسم المشتركة والعديد من

الأسباب التي تدعونا إلى العمل معا. ومن جانبنا، نحن دائما على استعداد للجلوس مع شركائنا والتكلم بشأن المسائل الثنائية الخلافية التي تفرّق بيننا. وعلى الرغم من أن جهودنا لم تتكلل بالنجاح حتى الآن، أكرر الآن العرض الذي تقدمنا به إلى حكومة موريشيوس. والمسألة هي مسألة ثنائية تتعلق بمحادثات ثنائية. وهي ليست مسألة فتوى تُرفع إلى الجمعية العامة.

إن المملكة المتحدة كانت ولا تزال داعمة قوية للقانون الدولي. ونحن لا نعارض مشروع القرار هذا لأننا غيّرنا مبادئنا، وليس لأننا نؤمن بأن سيادة القانون لا تنطبق على هذه الحالة. بل نعارض مشروع القرار لأن إحالة نزاع ثنائي إلى محكمة العدل الدولية ليس إجراء مناسبا.

وفي الختام، ولجميع هذه الأسباب، نحن نعارض بشدة مشروع القرار هذا. فمن شأن طلب الفتوى أن يشكل إرباكا، وأخشى أن يكون عائقا أمام مسار المحادثات الثنائية التي هي مسار العمل المفضل لدينا. ومن شأنه أن يمثّل سابقة سيئة، سواء للجمعية العامة أو للمحكمة. وإذا لم تسحب موريشيوس طلبها، فإنني أحث الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/71/L.73) يسعى إلى عرض نزاع ثنائي يتعلق بالأراضي على محكمة العدل الدولية في ما يختص بالسيادة على أرخبيل شاغوس، الذي تديره المملكة المتحدة بوصفه الاقليم البريطاني في المحيط الهندي. وعن طريق اعتماد مشروع القرار، تسعى موريشيوس للجوء إلى فتوى المحكمة ليس من أجل تحقيق غرضها المقصود، بل للالتفاف على عدم اختصاص المحكمة بالفصل في المنازعات بشأن مسألة ثنائية بحتة.

إن الولايات المتحدة تعترف دائما بسيادة المملكة المتحدة على أرخبيل شاغوس، الذي ما فتئ تحت السيادة البريطانية منذ عام ١٨١٤. وطوال أربعة عقود تقريبا، تدير الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قاعدة عسكرية على جزيرة دييغو غارسيا في أرخبيل شاغوس، الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي.

والسلطة التي تتمتع بها الجمعية العامة لطلب فتاوى هي سلطة هامة. فهي تسمح للجمعية العامة بالتماس المساعدة من محكمة العدل الدولية من أجل الاضطلاع بمهامها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن نتوخى الحذر تجاه عدم السماح بأن يُساء استخدام هذه السلطة للمكاسب السياسية لفرادى الدول. وبينما تحاول موريشيوس تصوير هذه المسألة بأنها إنهاء للاستعمار وتهمّ المجتمع الدولي، غير أنها في جوهرها هي نزاع ثنائي على الأراضي، والمملكة المتحدة لم توافق على اختصاص محكمة العدل الدولية.

ولو تمّ المضي قدما بطلب موريشيوس، فمن شأن ذلك أن يقوّض عمل المحكمة الإفتائي ويلتف على حق الدول في أن تقرر لنفسها وسائل تسويتها للنزاعات. وأي دولة تبذل حاليا الجهود من أجل حل نزاع ثنائي ينبغي أن تصوت ضد مشروع القرار، اعترافا بالخطر من احتمال إحالة أي نزاع من هذا القبيل إلى المحكمة بهذه الطريقة، دون موافقة الدولة المعنية، عندما لا يكون الطرف الآخر راضيا تجاه كيفية إجراء المحادثات. وإن سابقة كهذه تشكل خطرا بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فبإمكانها أن تؤدي إلى تسوية المنازعات الثنائية التي يجري التقاضي بشأنها من خلال طلب الجمعية العامة إصدار فتاوى، حتى عندما تكون الدولة المعنية مباشرة غير موافقة على اختصاص محكمة العدل الدولية.

وإذا تم اعتماد مشروع القرار على الرغم من هذه الشواغل الخطيرة، فإن على محكمة العدل الدولية أن تنظر في ما إذا كان من المناسب لها أن تستجيب لهذا الطلب. ونحن نرى أنها لن تستجيب له. فالعمل الاستشاري لمحكمة العدل الدولية ليس الهدف منه تسوية المنازعات بين الدول. وقرار إحالة هذا

النزاع إلى محكمة العدل الدولية بتناقض أيضا مع الجهود الجارية للتوصل إلى حل عن طريق القنوات الثنائية.

وكما قال زميلنا ممثل المملكة المتحدة، دخلت المملكة المتحدة في حوار مكثف ومستمر مع موريشيوس في محاولة منها لمعالجة الأسباب المعلنة من جانب موريشيوس لتحقيق السيادة، وهي قدّمت عروضا معقولة إلى موريشيوس. ويؤسفنا أن موريشيوس اختارت الالتفاف على هذه المحادثات الثنائية، ونحن ما زلنا نرى أن هذه المسألة لا يمكن معالجتها إلاّ من خلال الجهود التي يبذلها كلا الجانبين للتفاوض على حل بحسن نية.

فلهذه الأسباب، ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا، وهي تشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): عندما أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، أي قبل أكثر من سبعة عقود. كان قرابة ثلث سكان العالم يعيشون في أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي تعتمد على قوى الاستعمار. وبوصفنا بلدا عانى من الألم الناجم عن الاستعمار، ما فتئت الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ في طليعة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري.

وكانت الهند أحد مقدمي الاعلان المشهور لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٠، والذي طالب بإنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره من دون شروط.

وفي عام ١٩٦٢، انتُخبت الهند أول رئيس للجنة إنهاء الاستعمار، المعروفة أيضا باسم لجنة الأربعة والعشرين التي أنشئت لرصد تنفيذ إعلان عام ١٩٦٠ وتقديم التوصيات بشأن تطبيقه. وما زلنا عضوا نشطا في تلك اللجنة اليوم. وبالتالي، فإن الجهود الدؤوبة التي نبذلها لإنهاء الاستعمار مسألة ثابتة الآن.

ونتيجة للجهود الجماعية المتواصلة لأعضاء الأمم المتحدة، يعيش اليوم أقل من مليوني شخص في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وفقا لوثائق الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، حصلت أكثر من ٨٠ من المستعمرات السابقة على استقلالها واتخذت مكانها الصحيح في الجمعية العامة. بيد أن عملية إنهاء الاستعمار التي بدأت باستقلال بلدنا لا تزال غير مكتملة بعد مضي سبعة عقود. وفي الحقيقة أعلنت الجمعية العامة ٢٠١١-٢٠٢٠ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ونود أن نرى اختتاما للعملية التي طال أمدها.

إن الهند تشاطر المجتمع الدولي شواغله إزاء الأمن في المحيط الهندي. وندرك التزامنا الجماعي بكفالة أمن ورخاء حيز المحيطات. لكنها عموما مسألة مبدأ بالنسبة للهند دعم عملية إنهاء الاستعمار واحترام سيادة الدول. وكجزء من دعمنا الثابت لجميع شعوب التي تكافح من أجل إنهاء الاستعمار، دأبنا أيضا على دعم موريشيوس، وهي بلد نام شقيق في أفريقيا نتمتع معه بأواصر شعبية قديمة، في سعي ذلك البلد لاستعادة سيادته على أرخبيل شاغوس.

وفي إطار الاستمرار في نهج متسق إزاء هذه المسألة الهامة من مسائل إنهاء الاستعمار، تؤيد الهند مشروع القرار A/71/L.73، الذي اقترحته موريشيوس وشاركت في تقديمه باسم أعضاء مجموعة الدول الأفريقية، وستصوت تأييدا له.

السيد أبو العطا (مصر): سوف يصوت وفد بلدي مؤيدا لمشروع القرار المطروح اليوم A/71/L.73 استنادا إلى الاعتبارات التالية.

أولا، الالتزام بالموقف الأفريقي المشترك إزاء هذه المسألة، كما عكسه القرار ذي الصلة الصادر عن قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ثانيا، الالتزام بمواقف حركة عدم الانحياز إزاء هذه المسألة، على النحو الذي تم تضمينه في الوثيقة الختامية لقمة حركة عدم الانحياز التي عقدت في جزيرة مارغاريتا،

بفنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ثالثا وأخيرا، إن هذا الأمر يعتبر من المسائل العالقة الخاصة بتصفية وإنهاء الاستعمار، ويرجو وفد مصر أن يمثل صدور القرار خطوة على طريق إيجاد الحل المناسب لهذه المسألة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل فنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

اليوم سننضم إلى ٥٤ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء مجموعة الدول الأفريقية في التصويت تأييدا لمشروع القرار A/71/L.73، بشأن فصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وبالنسبة لكينيا، هذا التصويت ضرورة تاريخية في تضامننا مع دولة أفريقية شقيقة، ولدت من رحم المعاناة والدماء التي سالت في الكفاح من أجل استقلال بلدنا، وضرورة لدعم الحرية وحقوق الإنسان في أفريقيا وباقي دول العالم. إن تضامن الاتحاد الأفريقي بشأن المسألة يعني ويجسد عمق حرصنا على كفالة التسوية السريعة والدائمة والسلمية لمسألة أرخبيل شاغوس، وأن نرى استعادة موريشيوس لسيادتها الوطنية على أرضها التاريخية الشرعية.

إن الظلم التاريخي والندوب العميقة لانتهاكات حقوق الإنسان التي صاحبت احتلال واستغلال الأرخبيل يتطلبان أن تقف جميع الدول التي تؤمن بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لدعم مشروع قرار اليوم. وفي نهاية المطاف، ما يطلب هنا هو طلب فتوى من محكمة العدل الدولية، مجرد فتوى من محكمة دولية نحترمها جميعا. ما هو غير المستساغ في ذلك؟ ولا يمكن أن يكون هناك أي فرق، بل أي فرق معنوي أو أخلاقي بين الالتزام بحقوق الإنسان اليوم وتصحيح المظالم التاريخية الخطيرة المرتكبة في الماضي، مهما كان الأمر محرجا أو باهظ التكاليف. ونعتقد أن حضارتنا وعضويتنا في الأمم المتحدة يحتمان علينا ذلك.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يقدر وفد بلدي مبادرتكم بعقد جلسة اليوم، سيدي الرئيس. وهذا هو الوقت المناسب للنظر في هذه المسألة في أعقاب المشاورات والمناقشات التي أجرتها الأطراف المتنازعة.

نجتمع اليوم للنظر في مسألة جزر شاغوس التي أثارها الاتحاد الأفريقي. ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو فنزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وجمهورية الكونغو باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأنغولا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ومن حيث المبدأ، نعتقد أن عملية إنهاء الاستعمار ضرورية وأن المشاورات وصفة للتوصل إلى حل أينما كان هناك خلاف بين الطرفين. توضح حجج الجانبين أنه جرت مشاورات وتمت مناقشة الترتيبات الثنائية لحل المسألة. وفي أعقاب جلسة اليوم والبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة، يرى وفد بلدي أن الوقت قد حان ليجتمع البلدان ويتناولان عملية إنهاء استعمار جزر شاغوس.

وفي الختام، نود أن نشجع الطرفين على الموافقة على التوصل إلى حل نهائي لمسألة جزر شاغوس. وتنزانيا تؤيد البلدان الأفريقية الأخرى في دعم موريشيوس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/71/L.73.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): يقدم هذا البيان وفقا للمادة ١٥٣ من

النظام الداخلي للجمعية العامة. وهو متاح أيضا مقدما عبر بوابة الخدمات الموفرة للورق.

إن تنفيذ الولايات المنصوص عليها في مشروع القرار A/71/L.73 المعنون، ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“ سيؤدي إلى احتياجات إضافية من الموارد في إطار الميزانية العادية.

بيد أن العمل المرتبط بإصدار الفتوى المطلوبة يتطلب مزيدا من التقييم والمشاورات مع أصحاب المصلحة من أجل تحديد تفاصيل التكاليف ذات الصلة. وبناء على ذلك، من غير الممكن للأمانة العامة أن تحدد في هذه المرحلة النطاق الكامل للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

ومع ذلك، واستنادا إلى السوابق التي حددتها الفتوى الأخيرة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، يمكن أن تتراوح تكلفة الفتوى بشأن أرخبيل شاغوس من ٠٠٠ ٤٥٠ دولارا تقريبا إلى ٠٠٠ ٦٠٠ دولارا. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، سوف يقدم الأمين العام تقريرا مفصلا إلى الجمعية العامة عن التقديرات المنقحة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كي تنظر فيها الجمعية خلال دورتها الثانية والسبعين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ستتفهم الجمعية أنه للأسباب الواردة في بياني الذي أدليت به في وقت سابق، أن المملكة المتحدة تعارض بقوة مشروع القرار A/71/L.73. ولن أكرر جميع تلك الأسباب الآن.

ومع ذلك، لا بد لي من أن أؤكد مرة أخرى أن هذا نزاع ثنائي بين دولتين، وهما المملكة المتحدة وموريشيوس. لقد استبعدت المملكة المتحدة وموريشيوس قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية في المنازعات مع سائر دول الكومنولث. ولذلك، فإن مشروع القرار طريق خلفي يفضي إلى المحكمة. ويجرى استخدام الجمعية العامة لتفادي المبدأ القائل بأن الدول ليست ملزمة بأن تتعرض منازعاتها الثنائية للتسوية القضائية من دون موافقتها. إن القيام بذلك يشكل سابقة خطيرة، وقد يكون عائقا أمام المناقشات الثنائية، وهي الطريقة الصحيحة لحل هذا النزاع. لذلك، نهيب بجميع أعضاء الجمعية الانضمام إلينا في التصويت ضد مشروع القرار.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرنا في ملاحظات سابقة، لا تزال الولايات المتحدة ترى أن هذه مسألة ثنائية بحتة وسيكون من الأنسب حلها من خلال استمرار المشاركة الدبلوماسية. إذ أن التصويت لصالح مشروع القرار A/71/L.73 سيشكل سابقة خطيرة، مما يوحي بأن الجمعية العامة يمكنها أن تحيل أي نزاع ثنائي إلى فتوى المحكمة في أي وقت يفضل أحد الأطراف ذلك المسار على الدخول في مفاوضات بحسن نية. ونحث جميع الدول الأعضاء على النظر بعناية في عواقب هذا القرار والتصويت ضد مشروع القرار هذا.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بالبند ٨٧ من جدول الأعمال بشأن طلب جمهورية موريشيوس فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن ذلك البلد في ١٩٦٥، تود شيلي أن تبلغ الجمعية أنها لا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي تكلم بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز. وموقفنا يتماشى مع التحفظ الذي أبداه بلدنا بموجب الفصل الثاني من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي انعقد في جزيرة مارغاريتا، بفنزويلا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

إن موقف شيلي الوطني يرتكز على القانون الدولي الذي تشكل قيمه وأهدافه ضمانا للسيادة والمساواة بين الدول، وكذلك سلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبالمثل، ما فتئت شيلي تعمل على تعزيز سيادة القانون، بوصفه ركيزة في العلاقات الدولية. واليوم، وفقا لهذا المبدأ، تحيط شيلي علما بطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥، وتشمل المسائل التي يمكن معالجتها على الصعيد الثنائي امتثالا لقواعد القانون الدولي. وتلاحظ شيلي أيضا أن القضية التي طرحتها موريشيوس تشير إلى حل محدد ضمن عملية إنهاء الاستعمار التي تهم المجتمع الدولي ويجب أن تفسر في إطار المصطلحات والمبادئ المنصوص عليها في القرار ١٥١٤ (د-١٥) ولهذه الأسباب، سوف تمتنع شيلي عن التصويت على مشروع القرار A/71/L.73.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): إن كرواتيا ما انفكت نصيرا صريحا وقويا لعملية إنهاء الاستعمار، وتؤيد بقوة احترام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد، بما في ذلك القرار المحوري المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وهو القرار ١٥١٤ (د-١٥). وفي الوقت ذاته، فيما يتعلق بالمنازعات الثنائية بين الدول، نؤمن بالتطبيق السليم للقانون الدولي واستخدام السُبل الملائمة لمعالجة هذه المنازعات. وفي هذا الصدد، مثلما يجب أن يكون الاجتهاد القضائي في إطار القانون الدولي الساري مستقرا ويمكن التنبؤ به، يجب أن تكون كذلك إجراءاته وطرق الاستفادة منه. لذلك سوف نصوت ضد مشروع القرار (A/71/L.73) المعروض علينا وسنواصل دعم السعي إلى المحادثات المباشرة بحسن نية بين موريشيوس والمملكة المتحدة بشأن جميع المسائل المعلقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن خلاصة الحالة في مشروع القرار A/71/L.73 المقدم من مجموعة الدول الأفريقية تتعلق بنزاع ثنائي، ولا يسعنا إلا أن نأمل في إيجاد حل لذلك النزاع. منذ بضعة أشهر طلبنا إلى أصدقائنا الموريشيين والبريطانيين التوصل إلى هذا الحل عن طريق التفاوض. ويؤسفنا أنهم لم يتوصلوا بعد إلى تسوية، ولكننا نعتقد أنه من دون شك لم تستنفد تماما الإمكانيات التي تتيحها المفاوضات.

وفي هذا السياق، لسنا مقتنعين بأن اعتماد طلب فتوى من محكمة العدل الدولية سوف ييسر التوصل إلى هذه التسوية. إن أي نزاع على السيادة بين الدول، وهو الحال هنا، ينبغي تسويته وفقا لمبدأ موافقة الدول المعنية لعرضه على المحكمة للبت فيه. ويجب علينا جميعا بأن نبقي نصب أعيننا احترام أي مبدأ ينص على أن محكمة العدل الدولية ارتأت أنه مبدأ أساسي.

لذلك ليس بوسع الوفد الفرنسي التصويت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ومع ذلك، نود أن نعرب عن أملنا في أن يواصل طرفا النزاع بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل تفاوضي. لذلك نأمل أن يتمكن الطرفان في المستقبل القريب من التوصل إلى حل متفق عليه ويصب في صالحهما وصالح شركائهما وأصدقائهما، وفرنسا أحد هؤلاء الأصدقاء.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): تود ترينيداد وتوباغو أن تقدم التعليل التالي للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/71/L.73 المقدم في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال، ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“.

في البداية، تود ترينيداد وتوباغو أن تؤكد مجددا التزامها بحركة عدم الانحياز وبتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وندرك أيضا في الوقت نفسه أن فتوى المحكمة ليست ملزمة، وأنها تساعد على تعزيز القانون الدولي والتوصل إلى حل مستقل للمسألة قيد النظر. ولهذه الأسباب، ستصوت ترينيداد وتوباغو مؤيدة لمشروع القرار A/68/L.73.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/71/L.73 المعنون ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥“.

ولعلم الأعضاء، فقد أُغلق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): (تكلمت بالإنكليزية :) أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/71/L.73، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة أصبحت البلدان التالية أسماؤها أيضا من مقدميه: الأرجنتين، إكوادور، بوليفيا، فنزويلا، كوبا، نيكاراغوا .

الرئيس تكلم (بالإنكليزية :)طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أفغانستان، ألبانيا، أستراليا، بلغاريا، كرواتيا، هنغاريا، إسرائيل، اليابان، ليتوانيا، ملديف، الجبل الأسود، نيوزيلندا، جمهورية كوريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، أرمينيا، النمسا، البحرين، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بروني دار السلام، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا

الموحدة، منغوليا، ميانمار، هولندا، النرويج، عمان، بالاو، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، تركيا، توفالو

اعتُمد مشروع القرار A/71/L.73 بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١٥ صوتا وامتناع ٦٥ عضوا عن التصويت (القرار ٢٩٢/٧١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لتعليل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تسلّم أستراليا بمجموعة المواقف التي نظر فيها بالعناية اللازمة فيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا، وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتعليل تصويتها.

نعرب عن احترامنا لقرار حكومة موريشيوس عرض مشروع القرار ٢٩٢/٧١، فضلا عن تقديرنا لتقديمه من قبل جميع الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

وما فتئت أستراليا مؤيدا قويا لبرنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار على مدى عدة عقود. وندرك جيدا أن عملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم لم تكتمل بعد، ونؤيد عزم موريشيوس على حل المسائل العالقة ذات الصلة بأرخبيل شاغوس بما يتسق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠ .

ومع ذلك ترى استراليا أن التصويت أثار مسألة أكثر تحديدا وهي: ما إذا كان مناسبا أن يُطلب إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن مسائل محددة جدا وتتعلق بحقوق ومصالح دولتين هما موريشيوس والمملكة المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن موقف أستراليا الثابت منذ أمد طويل أنه ليس مناسبا أن يستخدم اختصاص المحكمة في إصدار الفتاوى لتقرير حقوق ومصالح الدول الناشئة في سياق محدد.

ونلاحظ أيضا أن قاعدة دييغو غارسيا العسكرية تؤدي دورا محوريا في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونرى أن من مصلحة جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة أن تكفل عدم وجود أي شكوك فيما يتعلق بوضع تلك القاعدة وبما قد يؤثر سلبا على إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين.

ولتلك الأسباب، صوتت أستراليا معارضة لمشروع القرار اليوم. ومع ذلك، فإننا نهيب بموريشيوس والمملكة المتحدة أن يكثفا الحوار فيما بينهما بغية التوصل إلى حل دائم يتسق مع التزام كلا البلدين إزاء نظام دولي قائم على القواعد.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٢٩٢/٧١ المقدم إلى الجمعية العامة بغرض النظر فيه، في اتساق مع تقاليد احترامها للقانون الدولي وتأييدها لطلب الفتوى من محكمة العدل الدولية، فضلا عن تأييدها لعمليات إنهاء الاستعمار والمطالب المتعلقة بالسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

وتعرب أوروغواي عن تقديرها لمبادرة جمهورية موريشيوس إلى طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية. وبالمثل، تواصل أوروغواي تشجيع الحوار في البحث عن تسويات عادلة ودائمة للمنازعات.

السيدة بيرسشيل (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): ينبغي ألا يُفهم امتناع ألمانيا عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١ على أنه تعبير عن أي رأي على الإطلاق في الآثار القانونية للمسائل قيد النظر. ونرى أن النزاع بين موريشيوس والمملكة المتحدة ذو طابع ثنائي.

ونرحب باستعداد كلا الطرفين لتسوية المسألة بينهما بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. غير أننا نلاحظ أن أحد أطراف هذه المنازعة قد أعرب صراحة عن عدم موافقته على إشراك محكمة العدل الدولية في هذه المسألة، وهو ما يتسق مع النظام الأساسي للمحكمة نفسها.

السيد ليو يونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٩٢/٧١ الذي أُتخذ للتو.

وأود أن أؤكد مجددا تأييد الصين الراسخ لعملية إنهاء الاستعمار، فضلا عن تفهمها لموقف موريشيوس إزاء مسألة إنهاء الاستعمار.

وفي هذا الصدد، بذل البلدان المعنيان جهودا مؤخرا عبر التشاور والتفاوض فيما بينهما للبحث عن حلول لمسألة أرخبيل شاغوس.

وتلاحظ الصين أن المفاوضات لم تسفر بعد عن أي تقدم يُذكر. وتدعو الصين البلدين المعنيين إلى مواصلة بذل الجهود بينهما بحسن نية وإجراء مفاوضات ومشاورات ثنائية في إطار السعي إلى إيجاد حل مناسب لمسألة الأرخبيل في أقرب وقت ممكن.

السيد غوميز كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تنوّه المكسيك بمحكمة العدل الدولية بوصفها الهيئة القضائية العليا المكلفة بحل المنازعات بالطرق السلمية من خلال تطبيق القانون الدولي. إن بلدي يتقبل اختصاص المحكمة، ويعترف بإسهامها في تعزيز سيادة القانون عن طريق إصدار الفتاوى.

إن المكسيك تتوجه إلى المحكمة وتؤيد استخدامها لإصدار الفتاوى في القضايا الهامة المتعلقة بالقانون الدولي. والفتوى التي طلبتها موريشيوس تتوافق مع الشروط المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، وهي تنطوي على إجراء الحوار، فضلا عن البحث عن حل تفاوضي على الصعيد الثنائي بمعزل عن الفتوى التي يمكن أن تصدرها المحكمة.

لقد امتنع وفدي عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١، لأننا نعتبر أن حل هذه القضية، بصرف النظر عن الفتوى التي يمكن أن تصدرها المحكمة، يجب في الواقع أن يتم التوصل إليه على الصعيد الثنائي. وإن المكسيك تدعو المملكة المتحدة وحكومة موريشيوس إلى البحث عن حل سريع لهذه القضية بعزم سياسي، وهو أمر هام نظرا لأن كلتيهما دولة عضو في الكمنولث.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيوزيلندا بقوة سيادة القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى المحاكم والآليات القضائية الدولية. لكننا لا نعتقد أن الاختصاص الاستشاري لمحكمة العدل الدولية يوفر وسيلة مفيدة لتوضيح المسائل في هذه القضية. وفي حين أن الفتاوى يمكنها أن توفر توجيهات قيّمة لجهاز الأمم المتحدة الذي يطلبها، فنحن لا نرى أن هذه الولاية مناسبة لهذا النزاع.

السيد لوندكفيست (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد بقوة محكمة العدل الدولية ودورها في تسوية المنازعات المعروضة على المحكمة وفقا للمادة ٣٦ من نظامها الأساسي. وتؤيد السويد وتشجع أيضا استخدام الفتاوى وفقا للمادة ٦٥ من النظام الأساسي. وفي رأينا أن اختصاص المحكمة في المنازعات المحالة إليها من الدول، وولاية المحكمة التي تقضي بإصدار الفتاوى، هما عملان مختلفان بموجب النظام الأساسي للمحكمة، وينبغي الفصل بينهما.

وفي حين أن مسألتي إنهاء الاستعمار وحق تقرير المصير هما موضع اهتمام المجتمع الدولي، فإن النزاعات الثنائية على السيادة ينبغي تناولها وفقا للمادة ٣٦ من النظام الأساسي. لهذه الأسباب، امتنعت السويد عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١ الذي اتخذ للتو.

السيد ثامورا ريفاس (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): إن الموضوع قيد المناقشة اليوم هو بلا شك موضوع يتعلق بالعلاقات الثنائية. والمشكلة هي أن المناقشة لم تذهب في العمق بما فيه الكفاية؛ فالسبب الفعلي للمشكلة لم يتم تناوله، ألا وهو لماذا توجد علاقة بين موريشيوس والمملكة المتحدة على الصعيد الثنائي؟ هذه المسألة لا تشبه القضايا التي تُجري البلدان بشأنها مناقشات ثنائية حول مسائل إقليمية أو حدودية. إن محكمة العدل الدولية موجودة لحل تلك الأنواع من المشاكل.

ولكن المعروض علينا هو شيء آخر تماما، لأنه يتعلق بالسيادة. وكما اعترف الجميع هنا تقريبا، فإن المشكلة لا تكمن في الحدود بين بلد وآخر، ولكنها في هذه الحالة بين بلد يبعد آلاف الكيلومترات عن البلد الآخر. وليست هناك حدود مشتركة بينهما على الإطلاق. ولكن المشكلة هي مشكلة إنهاء الاستعمار. إنها مشكلة تتعلق بسيادة بلد سُلخ جزء من أراضيه قبل نيل الاستقلال. فهذه مسألة تتعلق بالأمم المتحدة. لذلك، نحن لدينا سلطة قضائية عليها. وإذا أنكرنا ذلك، فعلينا حينئذٍ أن نرفض لجنة الأربعة والعشرين الخاصة واللجنة الرابعة، كما لو أنه لا علاقة لهما بهذه المسائل. إن المسألة المعروضة علينا تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلد المستعمِر والبلد المستعمَر.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة على الزيارات التي قامتا بها. لقد زارتنا المملكة المتحدة شخصيا في بعثتنا لعرض موقفها. ونود أيضا أن نشكر حكومة موريشيوس التي فعلت الشيء نفسه. ومع طلب أحد الجانبين بالتصويت له مؤيدين، بينما قال الجانب الآخر إنه ينبغي لنا أن نصوّت معارضين، درسنا الاقتراح وقررنا التصويت لصالح إصدار فتوى، لأننا نعتقد أن هذه القضية هي مشكلة بين سلطة استعمارية مارست الحق في قطع جزء من أراضي مستعمرة بريطانية سابقة قبل قبول استقلال موريشيوس. وهذه المشكلة ذات طابع سياسي. فهي تتعلق بإنهاء الاستعمار. ومع ذلك، فهي ذات طابع قانوني أيضا. ونتيجة لذلك، وكمجرد أي مشكلة قانونية أخرى، يحق للجمعية العامة بموجب الميثاق، كما رأينا هذا الصباح، أن تطلب فتوى.

نحن لا نطلب رفع مشكلة موريشيوس مع المملكة المتحدة إلى محكمة العدل الدولية. إننا نطلب فتوى من المحكمة. وهذا حق لنا جميعا، وهو حق ينبغي ممارسته. كما أنه حق مارسته الجمعية أصلا. ففي حزيران/يونيه ١٩٧١، أصدرت محكمة العدل الدولية، بناء على طلب الجمعية العامة ومجلس الأمن، فتوى في قضية ناميبيا، وأفادت بأن تدخّل بلد في إقليم كان سيُعلن مستقلا هو مخالف للقانون الدولي، وكانت نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين. واتخذت المحكمة قرارا يؤيد ما طلبه مجلس الأمن، ألا وهو فتوى من المحكمة.

كما كانت لنا قضية في عام ١٩٧٥ بشأن الإقليم الذي كان تحت الاستعمار الإسباني، الصحراء الغربية. وكانت تلك المسألة موضوع مشاورات، وقبلت محكمة العدل الدولية القضية وقدمت ردا قانونيا. هذا جل ما نطلب من المحكمة أن تفعله الآن. المحكمة لن تحل المسألة، لأن مسائل كهذه لا يجري حلها في المحكمة. بيد أن المحكمة، بوصفها الهيئة القضائية العليا للأمم المتحدة، يمكن أن تتلقى طلبا من الجمعية العامة، وهي بالتالي ملزمة بتقديم رد قانوني بشأن المسألة، وهذا جل ما تطلبه موريشيوس الآن.

ونتيجة لذلك، فإن الطلب مشروع. والقرار هو طلب قانوني مستدام تدعمه تشريعاتنا. وفي هذا الصدد، وإذ نعرب عن امتناننا مرة أخرى لآراء كلا الجانبين، فقد صوتت السلفادور لصالح طلب موريشيوس، لأننا نعتقد أنه البديل الوحيد الذي يتوافق مع القانون الدولي.

واسمحوا لي القول إننا كبلد صغير، نحن يحمينا القانون الدولي. إننا لا نملك أسلحة نووية؛ ولا نملك جيوشا ضخمة للدفاع عن سيادتنا. فالقانون الدولي هو الذي يدافع عنا،

ونتيجة لذلك، علينا التزام بدعم كل ما يؤدي إلى تعزيز القانون الدولي. إن القرار ٢٩٢/٧١ الذي اتخذ للتو هذا الصباح، هو قرار يعزز دور القانون الدولي في تسوية المنازعات.

ويجب أن نشدد على أنه ينبغي للمناقشات أن تستمر بين المملكة المتحدة وموريشيوس؛ بيد أن هذه المناقشات يجب أن تشمل مسألة السيادة. لقد أوضح لي ممثل المملكة المتحدة هنا في نيويورك بوضوح تام أنهم مستعدون للتفاوض والتكلم عن التعاون. وقال إنهم يقدمون المساعدة إلى موريشيوس.

وقال إنهم على استعداد لتقديم ضمانات أمنية إلى موريشيوس، وطلبوا من موريشيوس المشاركة في المحمية البحرية التي أنشأها البريطانيون بشكل انفرادي، والتي تنتهك القانون الدولي وفقا لبعض القضاة. ولكنه قال لي إنه رفض رفضا قاطعا مناقشة السيادة. للأسف، هذه هي المشكلة الحالية. ونعتقد، بسبب ذلك، أنه من الضروري التماس فتوى من محكمة العدل الدولية.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد امتنعت كندا عن التصويت اليوم لأنها لا تأخذ جانبا في النزاعات الإقليمية الأجنبية. بيد أننا كأصدقاء لكل من موريشيوس والمملكة المتحدة، تشجع كندا هاتين الدولتين على حل النزاع بينهما أو إدارته سلميا ووديا. ومع ذلك، أود أن أضيف بضع نقاط أعتقد أنها هامة في هذه الحالة.

إن كندا تدعم محكمة العدل الدولية والدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. بيد أن تسوية القضايا الخلافية بين الدول من خلال محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة كلا الطرفين، وهو مبدأ أساسي لفعالية عمل المحكمة. وإن إحالة قضية خلافية بين الدول من خلال سلطة الجمعية العامة وطلب فتوى لهو أمر يُبطل هذا المبدأ الأساسي، في رأينا.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): لقد امتنعت البرتغال عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١ الذي اتخذ اليوم. إن البرتغال تؤيد هدف الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي الرامي إلى ممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) والمعتمد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

كما تؤمن البرتغال إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، ولا سيما بالدور الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية في هذا الصدد. وتعرب البرتغال عن الأمل في أن يواصل الطرفان سعيهما لبلوغ جميع الوسائل الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع، بغية حل هذه المسألة وفقا للقانون الدولي.

السيد هيومان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل ترى، من دون تناول المسائل الموضوعية المثارة في القرار ٢٩٢/٧١، أن هذا القرار يسعى إلى إحالة نزاع ثنائي على محكمة العدل الدولية. ففي رأينا أنه من غير المناسب اللجوء إلى آلية الفتوى بغية إشراك محكمة العدل الدولية في نزاع إقليمي ذي طابع ثنائي أساسا. فالنهج الأساسي الظاهر في القرار يمثل، في رأينا، إساءة لاستخدام فتوى بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، ويقوض التمييز الرئيسي بين اختصاص المحكمة في قضايا المنازعات وولايتها الإفتائية – وهو تمييز ينبغي الحفاظ عليه لصالح الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية نفسها. لهذا السبب، صوتت إسرائيل ضد القرار.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت البرازيل لصالح القرار ٢٩٢/٧١. فنحن لا نزال نشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار الحقيقي والالتزام بتسوية سلمية لهذه المسألة.

إن إنهاء الاستعمار يشكل إحدى المهام غير المنجزة للأمم المتحدة، وهو بالتالي مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره. وللجمعية العامة دور حاسم في النهوض بعملية إنهاء الاستعمار. ومن الأدوات المتاحة لها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة،

هو الطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تقدم توضيحا بشأن مسائل قانونية من خلال ولايتها الإفتائية.

والتصويت لصالح هذا القرار لا يعني التزاما بأي تفسير خاص للمسألة الأساسية. فهو يعني الطلب إلى الهيئة القانونية الرئيسية للأمم المتحدة بأن تبيّن، عن طريق فتوى غير ملزمة، العناصر القانونية التي قد تسترشد بها الأطراف كافة من أجل تسوية هذه المسألة نهائيا.

السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت ميانمار نصيرا ثابتا لإنهاء الاستعمار. فنحن نؤيد بحسن نية إعلان الأمم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠. لكننا نعتقد أن المفاوضات الثنائية الجارية تمثل أفضل سبيل لتفادي المواجهة وتوفير حل مقبول بصورة متبادلة لموريشيوس والمملكة المتحدة. لذلك، امتنعت ميانمار عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١.

السيد حبيب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إن إندونيسيا هي من بين البلدان التي مرّت بعملية طويلة وصعبة لإنهاء الاستعمار. لهذا السبب، نحن ندرك تماما ما يعنيه لأمة الحصول على الاستقلال والسيادة اللذين تستحقهما من سلطة االاستعمار السابقة.

هذه هي الولاية التي يتضمنها دستورنا، والتي تؤكد على أن جميع الأمم لها الحق غير القابل للتصرف في نيل استقلالها. علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا أن مبدأ السلامة الإقليمية هو حق أساسي لأي دولة ذات سيادة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس معترف بها تماما، وينبغي بذل كل جهد ممكن لإعمال الحقوق المشروعة لموريشيوس. وفي هذا الصدد، نناشد الأطراف المعنية كافة أن تستكشف جميع الأدوات الدبلوماسية التفاوضية استنادا لمبدأي المصالحة والتسوية السلمية للمنازعات، بهدف الوفاء بالولايات التي تتضمنها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، والقرار ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

علاوة على ذلك، من الضروري تحديد إطار زمني واضح لإعادة الإقليم قيد المناقشة. وفي هذا الصدد، إن الحل الدائم الذي تتفق عليه جميع الأطراف المعنية يجب دعمه تماما بوصفه الهدف النبيل للتفاوض. ويتعين على الطرفين المعنيين بهذه المسألة إظهار نيتهما الصادقة والتزامهما القوي بتحقيق حل مقبول يعود بالربح على الجميع.

وبناء على تلك الاعتبارات، وكصديق لجميع الدول المعنية، وبغية كفالة أن يتم التوصل إلى نتيجة لهذه المسألة عن طريق المفاوضات السلمية، وبعد دراسة دقيقة للاقتراح وآثاره، امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٩٢/٧١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.